

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

08/09/2014

Maroc : Le CNDH intercède en faveur des 6 subsahariens en grève de la faim empêchant ainsi leur expulsion

Migrations | Brève | Publié le 06.09.2014 à 22h40 | Par La rédaction

★ Mettre en favoris

🖨️ Imprimer

📢 Suggérer une correction



Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a intercédé en faveur des six subsahariens interpellés à Tanger le 1^{er} septembre 2014 et qui faisaient l'objet d'une décision administrative d'expulsion du Maroc.

Les six ressortissants étrangers, dont quatre sont originaires du Cameroun, un du Niger et un autre du Nigéria, avaient entamés une grève de la faim et "sont tous en charge de familles et d'enfants en bas âge, et pour l'un d'entre eux d'une sœur mineure", précise le communiqué du CNDH reçu aujourd'hui.

Afin d'éviter la séparation de familles, le CNDH dit avoir entamé "une mission de médiation, au terme de laquelle le ministère de l'intérieur a reconsidéré la décision précitée en accédant favorablement à la requête des familles".

طرفاية: لقاء توافلي للجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون-السمارة مع فعاليات الاقليم

أضيف في 06 شتنبر 2014 الساعة 41 : 13

في لقاء توافلي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، يوم الجمعة 05 شتنبر 2014 بمدينة طرفاية، مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والمصالح الخارجية والنسيج الجمعوي بالإقليم، أوضح السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة، بأن الهدف من هذا اللقاء يكمن في التواصل أساسا مع فعاليات المجتمع المدني قصد الخروج بتوصيات عملية كفيلة باستجلاء الواقع وتديير الانشغالات المجتمعية، وذلك باعتبار المجتمع المدني مسؤول بدوره عن الدفاع عن حقوق المواطنين والنهوض بها، وبهذا الصدد أكد السيد شرقاوي أن اللجنة تضطلع بمهمة تأطير فعاليات المجتمع المدني والرفع من قدراتها في مجال حقوق الإنسان في بعدها الكوني.

وفي كلمته نوه السيد عامل إقليم طرفاية بمجهودات اللجنة ونشاطاتها المكثفة، وعبر السيد العامل وإلى جانبه السيد رئيس المجلس البلدي لمدينة طرفاية عن الاستعداد للمشاركة والتعاقد من أجل تكريس قيم حقوق الإنسان ثقافة وممارسة، فلا تنمية بدون احترام حقوق الإنسان.

ويذكر أن هذا اللقاء يندرج في إطار سلسلة اللقاءات التوافقية التي تنظمها اللجنة مع كافة الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني بالجهة من أجل التحضير والتعبئة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمدينة مراكش ما بين 27 و 30 نونبر 2014، بوصفه مناسبة للرفع من مستوى الدينامية المحلية والدولية التي تعرفها اللجنة الجهوية وفرصة ستسمح بتبادل التجارب دوليا، وفتح النقاش والتفكير حول تطورات حقوق الإنسان وتحدياتها في بعدها الكوني.

وخرج المشاركون في هذا اليوم الدراسي بمجموعة من التوصيات لعل أبرزها التكوين وتقوية القدرات في مجال حقوق الإنسان لفائدة الفاعلين الجمعويين بطرفاية وبداخل الفضاء المدرسي، المساهمة في حفظ الذاكرة والإرث التاريخي والحضاري لمدينة طرفاية.

<http://www.dailysahara.com/important/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A9/>

<http://saharaflash.com/news76.html>

<http://saharascoop.com/news1266.html>



الداخلية تعيد النظر في ترحيل 6 مهاجرين أفارقة

إثر وساطة المجلس الوطني

لحقوق الإنسان ٢٣٥٠١٤

إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا يوم فاتح شتنبر المنصرم بطنجة، وصدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي.

وأوضح المصدر ذاته أن هؤلاء المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكامبيرون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعيلون أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر.

4 أنظر الصفحة

قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني، تم اعتقالهم يوم الاثنين المنصرم في مدينة طنجة، وذلك على إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت بيان اليوم بنسخة منه، أن المجلس تلقى ملتمسا من أسر ستة مهاجرين من بلدان

إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كانوا يعيلون أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر. وتابع البلاغ أنه اعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتمس العائلات.

وخلص البلاغ إلى أن « المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار الذي ينسجم مع المقاربة الإنسانية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب والتي كان قد أقرها جلالة الملك محمد السادس منذ نحو سنة.

قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني، تم اعتقالهم يوم الاثنين المنصرم في مدينة طنجة، وذلك على إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت بيان اليوم بنسخة منه، أن المجلس تلقى ملتمسا من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا يوم فاتح شتنبر المنصرم بطنجة، وصدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي.

وأوضح المصدر ذاته أن هؤلاء المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكامبيرون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا،



طرفية

لقاء تواصلي حول المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

2014/09/08

حول مهام وبرامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة - المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان وسلط العرض الأول الضوء على أهم منجزات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان المتمثلة، بالخصوص، في تدبير الشكايات والقيام بزيارات ميدانية لعدد من السجون والمراكز الاستشفائية، والتدخل الاستعجالي والحماي، والقيام بعدد من الوساطات، والتكوين والتكوين المستمر، وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. وتناول العرض الثاني «المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان» الذي سيعرف مشاركة حوالي 5000 مندوب وسيبحث عددا من المحاور المتعلقة، بالخصوص، بحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمجتمع المدني والتضامن جنوب-جنوب والتنوع الثقافي.

تكون المشاركة المغربية في هذا المنتدى «متميزة» وذات قيمة مضافة «عليا» من جهته، أبرز محمد بن بوصوله، ممثلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطرفية، أن هذا اللقاء التواصل يروم بناء شراكة حقيقية مع المجتمع المدني بالإقليم من أجل وضع برامج تشاركية وتعاقدية تمكن من إكساب المهارات وتعزيز القدرات ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعبئة المجتمع المدني بأهمية المشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان لإبراز الإصلاحات التي باشرتها المملكة في عدد من الميادين وتبادل الأفكار والتجارب مع فاعلين دوليين في مجال حقوق الإنسان. وتضمن برنامج هذا اللقاء تقديم عرضين



الإنسان العيون - السمارة، في كلمة بالمناسبة، أن تنظيم هذا اللقاء يأتي بهدف إلى إطلاع فعاليات المجتمع المدني بإقليم طرفية على الأهمية التي يكتسبها المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سيجتضه المغرب في شهر نونبر المقبل، وتحسيسهم بضرورة المشاركة في هذا الحدث العالمي والاستماع لانتظاراتهم وتطلعاتهم. وأضاف الشراقي أن هذا الحدث العالمي الذي يعرف مشاركة أزيد من 83 دولة و 700 جمعية على مستوى العالم يعد مناسبة لإبراز المنجزات التي حققتها المغرب في مجال حقوق الإنسان، واستعراض تجربة المملكة في هذا الباب ومقارنتها بتجارب دولية أخرى، معربا عن الأمل في أن

تضمنت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة، مؤخرا بمدينة طرفية، لقاء تواصليا لتسليط الضوء على المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سيجتضه مراكش ما بين 27 و30 نونبر المقبل، ومهام وبرامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان. وتم خلال هذا اللقاء، الذي حضره عامل إقليم طرفية والمنتخبون ورؤساء المصالح الخارجية بالإقليم وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، استعراض سياق انعقاد المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان وأهم المحاور والمواضيع التي سيبحثها المشاركون في المنتدى، وتسليط الضوء على حصيلة عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وإثراء الفكر والحوار. وفي هذا الصدد، أكد محمد سالم الشراقي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق



6 مهاجرين من بلدان افريقيا جنوب الصحراء تم اعتقالهم في طنجة

وزارة الداخلية تعيد النظر في قرار ترحيلهم

٤٨٩٤١١

بأخته القاصر.
وتابع البلاغ أنه اعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتسم العائلات.

وخلص البلاغ إلى أن « المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار الذي ينسجم مع المقاربة الإنسانية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب والتي كان قد أقرها صاحب

الجلالة الملك محمد السادس منذ نحو سنة.



بالإبعاد عن التراب المغربي.
وأوضح المصدر ذاته أن هؤلاء المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكامبيرون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعيلون أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل

قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني، تم اعتقالهم يوم الإثنين المنصرم في مدينة طنجة، وذلك على إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان،

أول من أمس السبت، أن المجلس تلقى ملتسما من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا يوم فاتح شتنبر المنصرم بطنجة، وصدر في حقهم قرار إداري



الداخلية تتراجع عن ترحيل 6 مهاجرين أفارقة

3474113

قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني، تم اعتقالهم يوم الاثنين المنصرم في مدينة طنجة، وذلك على إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السبت المنصرم، أن المجلس تلقى ملتصا من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا يوم فاتح شتنبر المنصرم بطنجة، وصدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي. وأوضح المصدر ذاته، أن هؤلاء المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكاميرون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعيلون أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر.

البقية ص: 3

تتمه الصفحة الاولى

الداخلية تتراجع عن ترحيل 6 مهاجرين أفارقة

وتابع البلاغ، حسب وكالة المغرب العربي للأنباء، أنه اعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتص العائلات. وخلص البلاغ إلى أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار الذي ينسجم مع المقاربة الإنسانية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب، والتي كان قد أقرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ نحو سنة».



وساطة المجلس الوطني لحقوق الإنسان تمنع ترحيل ستة مهاجرين تم اعتقالهم في طنجة

◆ القسم السياسي

قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني، تم اعتقالهم يوم الإثنين المنصرم في مدينة طنجة، وذلك على إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس السبت، أن المجلس تلقى ملتصا من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا يوم فاتح شتنبر المنصرم بطنجة، وصدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي.

وأوضح المصدر ذاته أن هؤلاء المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكاميرون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعيلون أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر. وتابع البلاغ أنه اعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتص العائلات. وخلص البلاغ إلى أن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار الذي

ينسجم مع المقاربة الإنسانية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب والتي كان قد جلاله الملك محمد السادس منذ نحو سنة. يذكر أن السلطات المغربية كانت قد أعلنت عن ترحيل 24 مهاجرا إفريقيا ينحدرون من دول جنوب الصحراء، يوم الخميس الماضي، قالت إنهم «تورطوا» في أحداث العنف الأخيرة التي شهدتها أحد أحياء مدينة طنجة، وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، خلال مؤتمر صحفي عقده عقب الاجتماع الحكومي الأسبوعي، أنه تم ترحيل 24 مهاجرا إفريقيا ينحدرون من

دول جنوب الصحراء، لم يسبق لهم أن تقدموا بطلب رسمي لتسوية وضعيتهم القانونية بالمغرب، وتورطوا في أحداث العنف بطنجة»، دون أن يذكر جنسيات المرحلين. وأضاف الخلفي أن عملية الترحيل، التي لم يحدد موعدها، «تمت بالتنسيق مع السلطات في البلدان الأصلية لهؤلاء المهاجرين»، وتابع أن السلطات المغربية «ستعمل على تطبيق القانون بصرامة» لمحاسبة المتورطين في أحداث العنف الأخيرة التي شهدتها مدينة طنجة، وأودت بحياة مهاجر سنغالي، وأنها ستضمن «مساواة الجميع أمام القانون وعدم التمييز في تطبيقه».



بعد طلب تقدم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الداخلية تلغي قرار ترحيل 6 من «أفارقة العرفان» نظرا لوضعهم الأسري

طنجة: حمزة المتوي

للهجرة التي أعلن عنها الملك محمد السادس.

ونوه المجلس باستجابة وزارة الداخلية لهذا اللمتس، معتبرا أنه يتسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينهجها المغرب، ومؤكدا على الطابع الإداري للقرار الذي تم إلغاؤه، ما يعني أن عملية الترحيل لم تكن وفق قرار قضائي.

وكانت محكمة الاستئناف بطنجة قد أصدرت حكما بالحبس غير النافذ لشهر واحد في حق 9 مهاجرين أفارقة غير نظاميين اتهموا بالمشاركة في أحداث العنف التي شهدتها مجمع العرفان، ليضموا إلى 17 آخرين من جنسيات سنغالية وكامرونية ونيجيرية ونيجيرية، تقرر ترحيلهم إلى بلدانهم بالنظر إلى إقامتهم غير القانونية في المغرب.



رفع اللمتس للداخلية لمطالبها باعتماد المقاربة الإنسانية واستحضار السياسة الجديدة

صغار، ويتكفل أحدهم بشقيقته القاصر، ما دفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى

مجموعة من المرشحين للترحيل يعيلون أسرا بالمغرب، ومنهم من لديهم زوجات وأطفال

أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن وزارة الداخلية استجابت له بخصوص طلب تقدم به لوقف عملية ترحيل مجموعة من المهاجرين الأفارقة غير النظاميين، المرتبطين بأسر في المغرب، والذين تقرر ترحيلهم بعد اتهامهم بالمشاركة في أحداث مجمع العرفان بطنجة قبل 10 أيام.

وحسب بيان للمنظمة الحقوقية، صاير أول أمس السبت، فإن المجلس الوطني تحرك بناء على اللمتس توصل به من طرف أسر ستة مهاجرين أفارقة، ويتعلق الأمر بأربعة كامرونيين ومهاجر من نيجيريا وآخر من جمهورية النيجر، والذين جرى اعتقالهم يوم فاتح شتنبر على خلفية أحداث طنجة. وأوردت أسر المهاجرين الأفارقة في اللمتسها، أن

Laâyoune: La poésie hassanie à l'honneur

Laâyoune: La poésie hassanie à l'honneur

Le CRDH section de Laâyoune-Smara a récemment organisé à Laâyoune une cérémonie de présentation du recueil du poète hassani Feu Mahjoub Oueld Attayeb Oueld Yara, en vue de contribuer à la promotion du patrimoine hassani conformément aux dispositions de la nouvelle Constitution, comme étant un des leviers de l'identité culturelle nationale.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CRDH) section de Laâyoune-Smara a récemment organisé à Laâyoune une cérémonie de présentation du recueil du poète hassani Feu Mahjoub Oueld Attayeb Oueld Yara, en vue de contribuer à la promotion du patrimoine hassani conformément aux dispositions de la nouvelle Constitution, comme étant un des leviers de l'identité culturelle nationale.

Cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de la stratégie visant à préserver la mémoire culturelle et le patrimoine culturel matériel et immatériel de la région, a pour objectif de rendre hommage aux symboles de la culture sahraouie, de perpétuer leur mémoire et d'archiver leurs œuvres dans la perspective d'enrichir la bibliothèque sahraouie.

La signature de ce recueil vient faire connaître le patrimoine marocain sahraoui fortement imprégné de la culture hassanie et sa poésie, qui constituent une des expressions de la tradition orale bien vivante et jalousement gardée et qui continuent de meubler le quotidien des habitants des provinces méridionales du Royaume. Le programme de cette rencontre qui s'est déroulée dans un hôtel à Laâyoune a compris des lectures de poèmes du recueil, des témoignages sur le poète et des interventions de poètes qui ont mis en relief les caractéristiques artistiques de la poésie hassanie, les différentes thématiques de la poésie de Mahjoub Oueld Attayeb ainsi que le rôle de la poésie hassanie et sa capacité à refléter les préoccupations de la population.

Selon les intervenants lors de cette cérémonie, le patrimoine culturel sahraoui n'est pas l'apanage des seuls habitants des provinces du Sud mais appartient à toute la nation, d'où la nécessité de l'implication de l'ensemble des acteurs dans la promotion de la culture hassanie et de toutes les composantes de l'identité nationale. D'après eux, il est nécessaire de mettre en valeur la poésie hassanie comme un art pouvant traiter les problèmes et les démarches quotidiens des habitants au Sud du Royaume, et qui a suscité pendant des décennies la fierté des populations de ces provinces.

A noter que la poésie hassanie est remplie de termes communément utilisés en arabe standard, ou en phrases significatives, en plus d'emprunts lexicologiques d'autres langues, des dits prophétiques, des sourates coraniques, ainsi que de la poésie arabe de toutes les époques.

<http://sahara-question.com/fr/actualites/la%C3%A2youne-po%C3%A9sie-hassanie-l%E2%80%99honneur>

سهام بن سدرين:

« سنتعاون مع المجلس الوطني لكشف حقيقة اختطاف «الحسين المانوزي» »

◆ مكتب الرباط، أوسي موح لحسن

والمصالحة المغربية حتى لا تبقى هناك قضايا عالقة، وهو ما عبرت عنه بالقول «نريد الاستفادة من التجربة المغربية من النقط الإيجابية ومن النقط السلبية، لأن في تجربة الهيئة نجاحات وهناك أخفاقات وكل ذلك لربح الوقت ودورنا ألا نعيد الأخطاء».

الرئيس التونسي، منصف المرزوقي، سبق أن أمر بفتح تحقيق معمق حول اختفاء المعارض المغربي الحسين المانوزي الذي اختطف من تونس وتحديد الجهة المسؤولة عن هذا الاختطاف، حسب ما كشفه من قبل عبد الكريم المانوزي، شقيق المختطف الحسين المانوزي.

وأوضح المانوزي أنه قدم ملف شقيقه إلى الرئيس التونسي منصف المرزوقي على هامش حفل إعادة الاعتبار إلى مجموعة من الضباط والعسكريين التونسيين الذين تعرضوا لانتهاكات حقوقهم من طرف الرئيس السابق في ما يعرف بـ«مظلمة براكه الساحل»، مضيفا أنه حضر حفل إعادة الاعتبار إلى العسكريين التونسيين بعد أن تلقى دعوة حصرية من أجل المشاركة. وأشار المصدر ذاته إلى أن الرئيس التونسي يملك تفاصيل مهمة عن ملف اختطاف المعارض المغربي الحسين المانوزي من تونس حينما كان يناضل في صفوف المعارضة التونسية في فرنسا؛ مضيفا أنه عبر

لأنه من الحالات العالقة والتي لم يتم إمطاة اللثام عن وقائعها إلى جانب قضية المهدي بن بركة، فإن قضية المختطف المجهول المصير الحسين المانوزي المختفي منذ 29 أكتوبر 1972 لحظة اختطافه من تونس من المقات التي ستفرض نفسها على عمل هيئة الحقيقة والكرامة التونسية.

سهام بن سدرين رئيسة الهيئة التونسية التي كانت في زيارة للمغرب في ضيافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان طيلة الأسبوع المنصرم تعهدت في تصريح خاص لـ«الأحداث المغربية» أن تأخذ الهيئة التونسية ملف الحسين المانوزي المجهول المصير منذ عملية الهروب من المعتقل السري PF3 منذ 13 يوليوز 1975 (تأخذه) على عاتقها، وقالت إنها «ستستمر في التعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لكشف الحقيقة حول قضايا المغاربة الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة فوق التراب التونسي». وذكرت الناشطة الحقوقية والسياسية التي ترأست هيئة الحقيقة والكرامة منذ 9 يونيو 2014 بالأسم «قضية اختطاف الحسين المانوزي». وأضافت الناشطة التونسية «نعتبر أنها قضية شرف بالنسبة لنا (...) كشف وسنأخذ على عاتقنا عملية متابعة هذا الملف وكشف الحقيقة عنه ومد اليد للمغاربة»، مشيرة إلى أنها «قضية أساسية». وربطت ذلك بضرورة استفادة التجربة التونسية من التراكم الذي حققته هيئة الإنصاف



بنسدرين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

ابنها ومكان دفنه؛ مضيفا أن معطيات مهمة قدمها مدحت بوريكات، المعتقل السابق مع المانوزي، إلى قاضي التحقيق في محكمة الاستئناف بالرباط يمكن أن تساهم في حلحلة الملف الذي ظل يراوح مكانه منذ أكثر من 40 سنة.

يشار إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أعلن، في وقت سابق، عن تمكنه من تحديد 57 حالة، من بين 66 حالة، تدخل في نطاق الاختفاء القسري، تركتها هيئة الإنصاف والمصالحة، التي ترأسها الراحل إدريس بنزكري، معلقة بعد صدور التقرير الختامي للهيئة في 30 نونبر 2005.

عن رغبته في كشف حقيقة ما جرى للحسين المانوزي فوق التراب التونسي.

وذكر المصدر ذاته أن الحماية التونسية راضية التصراوي ستتولى متابعة الملف أمام السلطات القضائية التونسية من أجل معرفة الجهة أو الجهات التي قامت باختطاف المانوزي والجهة التي نقل إليها وطريقة النقل وغيرها من التفاصيل التي بإمكانها أن تساهم في إجلاء الحقيقة في الملف.

واعتبر المصدر ذاته أن التحقيق الذي فتح حول الملف في تونس يسير بالموازاة مع الدعوة القضائية التي رفعتها العائلة في المغرب من أجل استجلاء حقيقة اختطاف



وزارة الداخلية تعيد النظر في قرار ترحيل ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تم اعتقالهم في طنجة

قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني، تم اعتقالهم يوم الاثنين المنصرم في مدينة طنجة، وذلك على إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، السبت، أن المجلس تلقى ملتمسا من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا يوم فاتح شتنبر المنصرم بطنجة، وصدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي. وأوضح المصدر ذاته أن هؤلاء المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكاميرون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعيلون أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر. وتابع البلاغ أنه اعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتمس العائلات. وخلص البلاغ إلى أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار الذي ينسجم مع المقاربة الإنسانية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب والتي كان قد أقرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ نحو سنة.



الصبار يؤكد على دعم المملكة للتجربة التونسية في مجال حقوق الإنسان



* محمد الصبار و المحجوب الهبية

3٨٤١3

الإنصاف والمصالحة (التنصيب، وكشف الحقيقة، وجلسات الاستماع العمومية، وجبر الضرر الفردي والجماعي، والتقرير الختامي، وتتبع تنفيذ التوصيات). وتميزت زيارة الوفد التونسي التي استمرت لخمس أيام، بتقديم عروض تمحورت بالخصوص حول سياق ونشأة العدالة الانتقالية بالمغرب و"تفعيل ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة"، و"الإشكاليات والدروس المستخلصة"، و"السياق: مدخل للتاريخ السياسي للمغرب"، و"حقوق الإنسان: الإصلاحات المؤسساتية والفاعلون المجتمعيون"، و"بروز إشكالية العدالة الانتقالية" و"الهيئة المستقلة للتحكيم".

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار الجمعة بالرباط، على الدعم اللامشروط للمملكة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، للتجربة التونسية ولهيئة "الحقيقة والكرامة" التي تم تنصيبها يونيو الماضي. وأشار الصبار اثر لقائه وفد حقوقي تونسي أن البرنامج الرامي لإطلاع أعضاء الوفد على التجربة المغربية للعدالة الانتقالية مع التركيز على مهمة هيئة الإنصاف والمصالحة، أوفى بوعوده، مبرزا أن التجربة التونسية ستشكل قيمة مضافة حقيقية في هذا المجال بالعالم العربي. وذكر الصبار أن أعضاء الوفد التونسي تلقوا إيضاحات حول ولاية هيئة



الداخلية تعيد النظر في قرار ترحيل 6 مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تم اعتقالهم في طنجة إثر وساطة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

3/2013

أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر.

وتابع البلاغ أنه اعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتزم العائلات.

وخلص البلاغ إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار الذي ينسجم مع المقاربة الإنسانية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينهجها المغرب، والتي كان أقرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ نحو سنة.

الرباط (و م ع) - قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني، تم اعتقالهم، يوم الاثنين المنصرم، في مدينة طنجة، على إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس السبت، أن المجلس تلقى ملتصا من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا اعتقلوا يوم فاتح شتنبر المنصرم بطنجة، وصدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي.

وأوضح المصدر ذاته، أن هؤلاء المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكامبيرون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعيلون

وزارة الداخلية المغربية تعيد النظر في قرار إبعاد ستة مهاجرين أفارقة

محمود معروف

الرباط - «القدس العربي» رغم الجهود التي تبذلها السلطات المغربية لتسوية وضعية المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء الذين وصلوا للمغرب تمهيدا لعبور مياه مضيق جبل طارق نحو أوروبا، فإن وضعية هؤلاء المهاجرين الذين ينتشرون بمناطق واسعة شمال البلاد وما يخلقه هذا الانتشار من احتكاك مع المواطنين ورجال السلطة، لا زالت تثير قلقا بالواسط الحقوقية والجمعيات المهتمة بالمهاجرين.

وقررت وزارة الداخلية المغربية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، تم اعتقالهم يوم الاثنين الماضي في مدينة طنجة، وذلك على إثر وساطة **قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (رسمي)، أول أمس السبت، أن المجلس تلقى ملتصا من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا يوم أول ايلول / سبتمبر الجاري في طنجة، وصدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي.

وأوضح البلاغ أن هؤلاء المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكاميرون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعملون أسرههم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصرة.

وأضاف أنه اعتبارا لكون تنفيذ القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتصم العائلات.

وقال البلاغ أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار الذي ينسجم مع المقاربة الإنسانية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب والتي كان قد أقرها الملك محمد السادس منذ نحو سنة.

وكان المهاجرون الستة الذين تقرر ترحيلهم قد خاضوا اضطرابا عن الطعام في مطار محمد الخامس بالدار البيضاء حيث كانوا محتجزون تمهيدا لإبعادهم. وأثار قرار السلطات إبعاد وترحيل المهاجرين الأفارقة الذين اعتقلوا على خلفية مواجهات عرفتها مدينة طنجة وأسفرت عن مقتل مهاجر افريقي، قلقا بالواسط الحقوقية المغربية بعد ان قطع المغرب اشواط بعيدة في تسوية اوضاع المهاجرين الافارقة من دول جنوب الصحراء وترتيب اقامتهم القانونية بالمغرب.

وقالت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (مستقلة) في مذكرة مفتوحة لرئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ووزير الداخلية محمد حصاد، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي، أنها تلقت خبرا مفاده «وجود 6 مواطنين أفارقة من جنوب الصحراء (4 كاميرونيين ومواطن من نيجيريا وآخر من النيجر) محتجزين في الطابق تحت أرضي لمطار محمد الخامس في الدار البيضاء، منذ يوم الثلاثاء 2 ايلول / سبتمبر الجاري، لأسباب مجهولة».

وأضافت الجمعية ان المهاجرين، يشكون من تعرضهم للتعذيب والإهانة وسوء المعاملة من طرف قوات الأمن في طنجة، على اثر اعتقالهم، منذ 30 اب / اغسطس الماضي، على خلفية الأحداث الدامية التي عرفها حي بوخالف، والتي راح ضحيتها الشاب السنغالي شارل بول الفان ندور الذي ذبح بطريقة بشعة بشقته؛ إذ تم حينها نقل 26 مواطنا من إفريقيا جنوب الصحراء الى مطار محمد الخامس في الدار البيضاء»

وقالت المذكرة انه فيما جرى، حسب المعطيات المتوفرة لدينا، ترحيل 20 منهم، فإنه تم الاحتفاظ بالستة الباقين في غرفة توجد بالطابق تحت أرضي للمطار، حيث لا زالوا يتعرضون هناك، حسب زعمهم، للتعذيب وسوء المعاملة، الأمر الذي حدا بهم إلى الاعلان عن الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام من أجل احترام حقوقهم الإنسانية ووقف قرار ترحيلهم، هذا القرار الأخير الذي اعتبرناه في الجمعية بمس بالمجرى السليم للتحقيق الذي أعلنت عن فتحه النيابة العامة بطنجة بخصوص مقتل السنغالي شارل بول الفان ندور».

وطالب المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بـ «فتح تحقيق نزيه وحدي في هذه الادعاءات»، مطالبا بـ «التدخل الفوري لفتح حوار مع المهاجرين المضربين عن الطعام والاستجابة لمطالبهم المشروعة، حفاظا على سلامتهم الجسدية وضمانا لحقوقهم في الحياة، والعدول عن قرار الترحيل». وكانت جمعيات حقوقية دولية تتهم بإشكالية الهجرة تنتقل في جنوب أوروبا ومنها المغرب الى الاتحاد الأوروبي، محاولة للتخسيس بالمآسي التي تسجلها الظاهرة ومنها خروقات حقوق المهاجرين وعمليات الطرد المباشرة من سبتة ومليلية نحو المغرب.

ويحتضن البرلمان الأوروبي على مدار يومي الثلاثاء والأربعاء والجلسات الخاصة بهذا الموضوع حيث ستكون، الجمعيات الإسبانية هي أول من سيقدم تقريرا مفصلا عن الخروقات المسلحة في سبتة ومليلية وخاصة هذه الأخيرة بسبب ارتفاع عمليات التسلل نحوها وما يرافقها من عنف مغربي واسباني.

وتندد الجمعيات الإسبانية بما يجري في حدود سبتة ومليلية، حيث تعتقد في غياب احترام حقوق الإنسان وتغليب القوة لحل مشكل التسلل الى المدينتين وما تعتبره طردا غير قانوني للمهاجرين الذين يصلون الى المدينتين وتعيدهما اسبانيا الى المغرب.

ويبقى هدف اللقاء الذي يشارك فيه نواب برلمانيون وجمعيات وخبراء هو تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات الى الاتحاد الأوروبي للعمل بما يتجاوز مآسي الهجرة السرية ومنها في سبتة ومليلية.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
القانوني
Conseil national des droits de l'Homme



ونقل موقع «الف بوست» عن صحيفة «الموندو» الإسبانية خبرا يفيد بموت مهاجرين من الكامبيرون في الجانب المغربي خلال محاولة تجاوز الحدود نحو مليلية يوم 30 اب/ اغسطس الماضي، وتعتمد على تصريحات نائب برلماني اسباني كان في مليلية وزار مدينة الناظور، كما تؤكد أن السلطات الأمنية في مليلية تعترف بمقتل الكامبيرونيين أحدهما روميان تيسي. ولم تؤكد السلطات المغربية الخبر أو تنفيه.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تُندد بالتضييق و بمنع انشطتها

بديل - الأحد، 07 أيلول/سبتمبر 2014 23:15

بديل . صلاح الدين عابر

نددت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بما وصفتها بـ " الحملة المسعورة التي تشنها السلطات " ضد أنشطتها، و بـ "التضييق المنهج والانتقام من مناضلاتها ومناضليها خارج نطاق القانون وبدون أي مبرر أو تعليل يذكر".

وحلة الجمعية، مسؤولية المنع و التضييق إلى كل من رئيس الحكومة ووزير العدل والحريات ووزير الداخلية والندوب الوزاري لحقوق الإنسان **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وقالت الجمعية الحقوقية في بيان لها، إن السلطات تمارس سلسلة من الانتقام تجاه مناضلي الجمعية، وبدون أي مبرر أو تعليل يذكر"، وأضافت الجمعية أنّ ما تعرّض له "أمر لم يعد من الممكن قبوله أو تسويغه".

وانتقدت الجمعية امتناع السلطات عن تسلّم الملفات القانونية لفروعها، ورفض تسليم وصولات الإيداع عنها، وهو ما وصفته بـ "خرق القوانين والتعسف على الحقوق والحريات"، كما نددت بحرمان مكتبها المركزي ومكاتب الفروع من الاستفادة من القاعات والفضاءات العمومية لمزاولة أنشطتها أو عقد الجمعوع التنظيمية.

وطالبت الجمعية رئيس الحكومة ووزيري العدل والداخلية ومسؤولية المؤسسات الرسمية المعنية بحقوق الإنسان لتحمل مسؤوليتهم في احترام حق الجمعية في تنظيم أنشطتها وتنفيذ برامجها.

<http://allpress.pro/preface/251700>

<http://www.hespress.com/permalink/240115.html>

<http://badil.info/society/5100-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%8F%D9%86%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%8A%D9%82-%D9%88-%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%86%D8%B4%D8%B7%D8%AA%D9%87%D8%A7>

"المينورسو" تكمل عامها الـ 23 بالصحراء دون استفتاءٍ ولا انفراج

هسبريس - هشام تسمارت (كاريكاتير خالد كدار)

الاثنين 08 شتنبر 2014 - 00:05

ثلاث وعشرون سنة، بالتمام والكمال، مرّت بحلول السادس من شتنبر على تأسيس بعثة المينورسو التي تختصّر تسمية "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية"، كحلقة في مسار تسوية النزاع الشائك حول الأقاليم الجنوبية للمملكة.. وهو موعدٌ يحلّ فيما لا تزال القضية متراوحة بين طرح الاستقلال، الذي تشبّث به البوليساريو، ومنح الحكم الذاتي كسقفٍ يحدده المغرب.

البوليساريو لم تخلّف ذكرى تأسيس "المينورسو" لتصبّ سهامها إلى البعثة بسبب ما اعتبرته تعثراً منها في مواكبة التطورات التي حصلت على الأرض، سيما في الشق المتعلق بمراقبة حقوق الإنسان، بالقول إنّها اللجنة الأممية الوحيدة، التي لا تحوّر ضمن صلاحياتها، مراقبة الوضع الحقوقي.

إقحام "التوصية الحقوقية" في صلاحيات المينورسو، رفضه المغرب، مراراً، في الأعوام الماضية، مستدلاً بوجود خمسة من بين 12 بعثة أممية، حول العالم لا تشمل صلاحياتها مراقبة حقوق الإنسان؛ وهي وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بالسودان، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بين الهند وباكستان، وقوة مراقبي فض الاشتباك التابعة للأمم المتحدة بمرتفعات الجولان، واليونيفيل في لبنان، إضافة إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص.

ويستند المغرب في رفضه إقرار آلية دولية يعهد إليها بمراقبة مدى احترامه حقوق الإنسان، إلى توفره على آلية وطنية، ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ذي الفروع الجهوية، لتولي المهمة، دون النيل من سيادته عبر آلية دولية، كانت قد استنفرت في أبريل 2012، حين تقدمت الإدارة الأمريكية بمقترح يقضي، بتوسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، قبل العدول عنه في وقت لاحق.

الملك الراحل، الحسن الثاني، كان قد أعلن من جانبه، عن تنظيم استفتاء، قبل الاختلاف على نحو إجرائه، مخاطباً الشعب المغربي "حتى لا أطيل انتظارك في الموضوع الذي سأطرق إليه أريد أن أقول لك بادئ ذي بدء، أن موضوع هذا الخطاب هو أننا قررنا أن نجري استفتاء. وتعلمون أن الاستفتاء هو أسمى تعبير عن الإرادة الوطنية، ذلك أن الدستور ينص على أن الاستفتاء يلزم الجميع بمن فيهم ملك المغرب".

الملك الراحل أردف "فالاستفتاء هو أسمى تعبير وأسمى تفسير للإرادة الشعبية، حتى تصبح قانوناً محترماً. فما هو موضوع هذا الاستفتاء؟ كما تعلم شعبي العزيز، فإن ملف المغرب معروض الآن على هيئة الأمم المتحدة، وذلك لتنظيم هذه الهيئة الدولية الاستفتاء في أقاليمنا الصحراوية. وفكرة الاستفتاء ظلت تخامرني منذ القدم".

بيد أنّ قبُول المغرب بإجراء استفتاء يقرُّ عبره سكان الصحراء، في مصيرهم، لم يكون لحظة فارقة، حيث إنّ تحديد الهيئة الناحية، وآليات تنفيذ الاستفتاء، ظلّا نقطتين عالقتين، ففي الوقت الذي اقترحت المينورسو أنّ يتشكل المصوّتون من الصحراويين الذين أحصتهم الإدارة الإسبانية، في 1974، قدم المغرب أزيد من 130 ألف طعن في اللائحة المقدمة.

في عام 2000، دعا المبعوث الشخصي للأمم المتحدة إلى نزاع الحبراء، وقتها، جيمس بيكر، إلى حلّ تفاوضي يستعبد خطة الاستفتاء، وعبد الطريق لمقترح ثالث، يسيّر إلى منح الأقاليم الجنوبية حكماً ذاتياً موسعاً، على مدى خمس سنوات، يمكن بعدها إجراء استفتاء. وهو المقترح الذي رفضته البوليساريو والجزائر، لتعاود القضية انعطافاً نحو مسالك ضيقة، لتلّ من عقد النزاعات وأطولها عمراً في القارة السمراء.

بوساطة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان: الداخلية تتراجع عن قرار ترحيل ستة أفارقة اعتقلوا عقب أحداث حي بوخالف بطنجة

محمد العمرانينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 08 - 09 - 2014

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ صادر عنه يوم السبت المنصرم، أن وزارة الداخلية تراجعت عن إبعاد ستة أفارقة كان قد صدر في حقهم قرار إداري بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية على خلفية توقيفهم يوم فاتح شتنبر الجاري عقب الأحداث الدامية التي شهدتها حي بوخالف يومي 29 و30 غشت المنصرم. وأضاف البلاغ أن الأمر يتعلق بأربعة كامبونييين وواحد من النيجر والسادس من نيجيريا، وجميعهم يعملون أسرهم وأطفالا صغار، فيما يتكلف واحد منهم بأخته القاصر. واعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني وبعد تلقيه ملتصا من عائلات الأفارقة المشمولين بقرار الإبعاد خارج التراب الوطني، قام بوساطة أفضت إلى إعادة وزارة الداخلية النظر في قرار الإبعاد الإداري من خلال التجاوب الإيجابي مع ملتصم العائلات. المجلس الوطني لحقوق الإنسان سجل إشادته بهذا القرار الذي يطابق المقاربة الإنسانية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تركز عليها السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب، والتي كان قد أقرها جلالة الملك محمد السادس منذ سنة. يذكر أن حي بوخالف بمدينة طنجة كان مسرحا لأحداث دامية يومي 29 و30 غشت المنصرم، نشبت بين مهاجرين من دول جنوب الصحراء وشباب مغاربة مقيمين بمجمع العرفان بذات الحي، خلفت مصرع مهاجر من جنسية سينغالية وإصابة أزيد من 15 شخص بإصابات متفاوتة الخطورة، وإحراق العديد من السيارات وممتلكات المواطنين. كما تم توقيف تسعة مهاجرين أفارقة صدر في حق ستة منهم قرار إداري بالترحيل، فيما تم اعتقال ثلاثة شبان مغاربة يشتبه تورطهم في جريمة تصفية المهاجر السينغالي، حيث تمت إحالتهم على الوكيل العام لمباشرة التحقيق معهم لفك ملابسات جريمة القتل ومعرفة جميع المتورطين فيها.



اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة تتواصل بإقليم طرفاية

أضف المقال إلى :



أضيف في 06 شتنبر 2014 الساعة 18 : 13



صحراء نيوز - طرفاية

في لقاء تواصلى نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، يوم الجمعة 05 شتنبر 2014 بمدينة طرفاية، مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والمصالح الخارجية والنسيج الجمعوي بالإقليم، أوضح السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة، بأن الهدف من هذا اللقاء يكمن في التوصل أساسا مع فعاليات المجتمع المدني قصد الخروج بتوصيات عملية كفيلة باستجلاء الواقع وتدبير الانشغالات المجتمعية، وذلك باعتبار المجتمع المدني مسؤول بدوره عن الدفاع عن حقوق المواطنين والنهوض بها، وبهذا الصدد أكد السيد شرقاوي أن اللجنة تضطلع بمهمة تأطير فعاليات المجتمع المدني والرفع من قدراتها في مجال حقوق الإنسان في بعدها الكوني.

وفي كلمته نوه السيد عامل إقليم طرفاية بمجهودات اللجنة ونشاطاتها المكثفة، وعبر السيد العامل وإلى جانبه السيد رئيس المجلس البلدي لمدينة طرفاية عن الاستعداد للتشارك والتعاقد من أجل تكريس قيم حقوق الإنسان ثقافة وممارسة، فلا تنمية بدون احترام حقوق الإنسان.

ويذكر أن هذا اللقاء يندرج في إطار سلسلة اللقاءات التواصلية التي تنظمها اللجنة مع كافة الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني بالجهة من أجل التحضير والتعبئة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمدينة مراكش ما بين 27 و 30 نونبر 2014، بوصفه مناسبة للرفع من مستوى الدينامية المحلية والدولية التي تعرفها اللجنة الجهوية وفرصة ستسمح بتبادل التجارب دوليا، وفتح النقاش والتفكير حول تطورات حقوق الإنسان وتحدياتها في بعدها الكوني.

وخرج المشاركون في هذا اليوم الدراسي بمجموعة من التوصيات لعل أبرزها التكوين وتقوية القدرات في مجال حقوق الإنسان لفائدة الفاعلين الجمعويين بطرفاية وبداخل الفضاء المدرسي، المساهمة في حفظ الذاكرة والإرث التاريخي والحضاري لمدينة طرفاية.

الداخلية المغربية تعيد النظر في قرار ترحيل مهاجرين تم اعتقالهم بطنجة

الأحد, 07 أيلول/سبتمبر 2014 19:48

قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني، تم اعتقالهم يوم الاثنين المنصرم في مدينة طنجة.

وذلك على إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس السبت، أن المجلس تلقى ملبسا من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا يوم فاتح شتنبر المنصرم بطنجة، و صدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي.

وأوضح المصدر ذاته أن هؤلاء المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكامبيون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعملون أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر.

وتابع البلاغ أنه اعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملبس العائلات. وخلص البلاغ إلى أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار الذي ينسجم مع المقاربة الإنسانية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب والتي كان قد أقرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ نحو سنة.

<http://www.marocpress.com/kifache/article-472804.html>

<http://www.chamaltv.com/?p=904>

<http://www.pjd.ma/news-pjd/actualite-17306>

<http://www.akhbar24.ma/index.php/2013-05-06-16-42-40/item/9432-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%85-%D8%A8%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9>

العيون السمارة + صور // نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لقاءً تواصلياً حول تسليط الضوء على المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

العيون السمارة // عزيز البيوي
يوم الأحد 7 شتنبر 2014

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة، يوم الجمعة 05 شتنبر 2014 بمدينة طرفاية، بحضور السيد: محمد الناجم آبهاي عامل عمالة إقليم طرفاية، والسلطات المحلية المدنية والعسكرية، والمنتخبون، ورؤساء المصالح وأعضاء المكتب الإقليمي لحقوق الإنسان بطرفاية، والصحافة المحلية والجهوية والوطنية السمعية البصرية، كل لقاءً تواصلياً مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والمصالح الخارجية والسيج (MAP)، وقناة الأولى، ووكالة المغرب العربي للأنباء (m) من قناة العيون الجهوية، وقناة 2 الجمعوي، بغية التعريف بتجربة اللجنة الجهوية من حيث دورها في حماية والنهوض وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، إلى جانب تسليط الضوء على المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمدينة مراكش، خلال شهر نونبر القادم.

البرنامج :

* افتتاح اللقاء

* كلمة ترحيبية القاها السيد: محمد بوصولة عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة.

* كلمة ترحيبية القاها السيد: أحمد الزرقي رئيس المجلس البلدي لطرفاية.

* كلمة ترحيبية القاها السيد: محمد الناجم آبهاي عامل عمالة إقليم طرفاية.

* كلمة ترحيبية القاها السيد: رئيس اللجنة الجهوية لإقليم طرفاية.

* حاصيلة العمل الحقوقي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة لمدة سنتان ونصف،

* تقلد عرض حول الزيارات التي قام بها أعضاء اللجنة الجهوية لزيارات السجون والمستشفيات...

* حفل الشاي.

* استكمال اللقاء التواصلي.

* فتح باب لنقاش والحوارات والوقوف على مشاكل المجتمع المدني.

* اختتام اللقاء التواصلي.

ولا شك أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة، من خلال تنظيمها لهذا اللقاء التواصلي بمدينة طرفاية، تروم تقاسم تجربتها والانفتاح على كل الفاعلين المحليين، بهدف صياغة مشاريع وبرامج قائمة على المقاربة التشاركية، من أجل بلورة رؤية واضحة فيما يتصل بالتثقيف والتربية على حقوق الإنسان.

وانطلاقاً من ذلك فإن الضمانة الأساسية لحماية هذه الحقوق هي نشر ثقافتها والتربية عليها من أجل ممارستها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، من هنا يطرح دور الفاعل المحلي باعتبار مساهمته الأساسية في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بضبط المفاهيم المكونة لهذه المنظومة سواء على مستوى المعايير أو الآليات.



الصبار يلتقي وفدا حقوقيا لتدارس قضايا التعذيب والسجون

26/11

يُنتظر أن يستقبل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الاثنين، وفدا قياديا من المركز المغربي لحقوق الإنسان (منظمة ديمقراطية مستقلة) يترأسه عبد الإله الخضري، رئيس المركز، إضافة إلى أعضاء قياديين، منهم النائبة الثانية للرئيس رشيدة الورياعلي والكاتب العام الوطني محمد الهلالي، إضافة إلى عضوين من المكتب التنفيذي. وسينكب النقاش حول ترتيبات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان والأوراش المزمع فتحها ومساهمات فعاليات المجتمع المدني؛ كما سيتطرق لأوجه التعاون في معالجة ملفات وشكايات المواطنين من خلال دراسة سبل خلق آلية تنسيق يتمكن المركز والمجلس من خلالها من الاضطلاع بفعالية بمهمة مؤازرة المواطنين وتوصيل التظلمات إلى الجهات المعنية والعمل على معالجتها بطريقة فعلية وإيجابية.

لقاء تواصلي بمدينة طرفاية من أجل التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

في لقاء تواصلي نظّمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، يوم الجمعة 05 شتنبر 2014 بمدينة طرفاية، مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والمصالح الخارجية والنسيج الجمعوي بالإقليم، أوضح “محمد سالم شرقاوي” رئيس اللجنة، بأن الهدف من هذا اللقاء يكمن فيالتواصل أساسا مع فعاليات المجتمع المدني قصد الخروج بتوصيات عملية كفيلة باستجلاء الواقع وتدبير الانشغالات المجتمعية، وذلك باعتبار المجتمع المدني مسؤول بدوره عن الدفاع عن حقوق المواطنين والنهوض بها، وبهذا الصدد أكد “شرقاوي” أن اللجنة تضطلع بمهمة تأطير فعاليات المجتمع المدني والرفع من قدراتها في مجال حقوق الإنسان في بعدها الكوئي.

وفي كلمته نوه عامل إقليم طرفاية بمجهودات اللجنة ونشاطاتها المكثفة، وعبر وإلى جانبه رئيس المجلس البلدي لمدينة طرفاية عن الاستعداد للتشارك والتعاقد من أجل تكريس قيم حقوق الإنسان ثقافة وممارسة، فلا تنمية بدون احترام حقوق الإنسان.

ويذكر أن هذا اللقاء يندرج في إطار سلسلة اللقاءات التواصلية التي تنظمها اللجنة مع كافة الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني بالجهة من أجل التحضير والتعبئة للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمدينة مراكش ما بين 27 و 30 نونبر 2014، بوصفه مناسبة للرفع من مستوى الدينامية المحلية والدولية التي تعرفها اللجنة الجهوية وفرصة ستسمح بتبادل التجارب دوليا، وفتح النقاش والتفكير حول تطورات حقوق الإنسان وتحدياتها في بعدها الكوئي.

وخلص المشاركون في هذا اليوم الدراسي إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها التكوين وتقوية القدرات في مجال حقوق الإنسان لفائدة الفاعلين الجمعويين بطرفاية وبداخل الفضاء المدرسي، المساهمة في حفظ الذاكرة والإرث التاريخي والحضاري لمدينة طرفاية.



وفد الهيئة التونسية للحقيقة والكرامة يختتم زيارته للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

07 سبتمبر 2014 — فيديو



Von: MAPTVMaroc

اختتمت يوم الجمعة 5 سبتمبر 2014 أشغال الزيارة التي قام بها وفد عن الهيئة التونسية للحقيقة والكرامة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاطلاع على التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية.

<http://nafface.com/archives/videos/%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%8A%D9%94%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85>

الداخلية تتراجع عن قرار ترحيل مهاجرين أفارقة

27/12
الرباط: أمال كنين

قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني، تم اعتقالهم، الإثنين الماضي في طنجة، على خلفية الأحداث الدامية التي عرفتها منطقة بوخالف.

قرار وقف الترحيل هذا، كان سببه تدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي قام بواسطة من أجل التراجع عن قرار ترحيل المهاجرين الستة، من ضمنهم أربعة من الكاميرون، وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعيلون أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر.

وذكر بيان للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه اعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي

إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة، أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتمس العائلات.

وأوضح البيان، أن المجلس تلقى ملتمسا من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا قد اعتقلوا، يوم فاتح شتنبر الجاري بطنجة، وصدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي.

وأردف البيان قائلا: "إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار، الذي ينسجم مع المقاربة الإنسانية ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب، والتي كان قد أقرها جلالة الملك منذ نحو عام.

وقالت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن المهاجرين الأفارقة الستة كانوا يخوضون إضرابا عن الطعام، احتجاجا على قرار ترحيلهم.

وكانت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان قد أرسلت كلاما من رئيس الحكومة، ووزير الداخلية والعدل والحريات، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن الإضراب عن الطعام لمهاجرين أفارقة جنوب الصحراء بمطار محمد الخامس في الدار البيضاء.

وقالت الجمعية في رسالتها: "إن تلقينا خبرا مفاده وجود 6 مواطنين أفارقة من جنوب الصحراء، محتجزين في الطابق تحت أرضي لمطار محمد الخامس بالدار البيضاء، منذ يوم الثلاثاء الماضي، لأسباب مجهولتها".

وزادت الجمعية قائلته، إن هؤلاء المهاجرين "تعرضوا للتعذيب والإهانة

وسوء المعاملة من طرف قوات الأمن بطنجة، على إثر اعتقالهم، منذ 30 غشت الماضي، على خلفية الأحداث الدامية التي عرفها حي بوخالف، والتي راح ضحيتها الشاب السينغالي "شارل بول الفان ندور"، الذي ذبح بطريقة بشعة بشقته".

وقالت الجمعية، إن المهاجرين الستة "حسب زعمهم، تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، الأمر الذي حدا بهم إلى الإعلان عن الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام من أجل احترام حقوقهم الإنسانية ووقف قرار ترحيلهم، حسب تعبيرهم.

وكانت الحكومة قد أعلنت عن قرار ترحيل 24 مهاجرا تورطوا في عملية إحدات العنف التي شهدتها منطقة بوخالف بطنجة، جراء قتل شاب سنغالي من طرف شبان مغاربة ملثمين.

لقاء تواصلية بمدينة طرفاية حول المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

الاحد 07 شنتبر 2014

13:36:18 الصحراء اليوم

الخبر الصحراوي - و م ع

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة، اليوم الجمعة بمدينة طرفاية، لقاء تواصليا لتسليط الضوء على المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش ما بين 27 و30 نونبر المقبل، ومهام وبرامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

وتم خلال هذا اللقاء، الذي حضره عامل إقليم طرفاية والمنتخبون ورؤساء المصالح الخارجية بالإقليم وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، استعراض سياق انعقاد المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان وأهم المحاور والمواضيع التي سيبحثها المشاركون في المنتدى، وتسليط الضوء على حصيلة عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وإثراء الفكر والحوار.

وفي هذا الصدد، أكد السيد محمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة، في كلمة بالمناسبة، أن تنظيم هذا اللقاء يأتي بهدف إلى إطلاع فعاليات المجتمع المدني بإقليم طرفاية على الأهمية التي يكتسيها المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سيحتضنه المغرب في شهر نونبر المقبل، وتحسيسهم بضرورة المشاركة في هذا الحدث العالمي والاستماع لانتظاراتهم وتطلعاتهم.

وأضاف السيد الشرقاوي أن هذا الحدث العالمي الذي يعرف مشاركة تزيد من 83 دولة و 700 جمعية على مستوى العالم يعد مناسبة لإبراز المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، واستعراض تجربة المملكة في هذا الباب ومقارنتها بتجارب دولية أخرى، معربا عن الأمل في أن تكون المشاركة المغربية في هذا المنتدى "متميزة" و"ذات قيمة مضافة".

من جهته، أبرز محمدنا بوصول، ممثلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطرفاية، أن هذا اللقاء التواصلي يروم بناء شراكة حقيقية مع المجتمع المدني بالإقليم من أجل وضع برامج تشاركية وتعاقدية تمكن من إكساب المهارات وتعزيز القدرات ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعبئة المجتمع المدني بأهمية المشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان لإبراز الإصلاحات التي باشرتها المملكة في عدد من الميادين وتبادل الأفكار والتجارب مع فاعلين دوليين في مجال حقوق الإنسان.

وتضمن برنامج هذا اللقاء تقديم عرضين حول "مهام وبرامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة" و"المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان".

وسلط العرض الأول الضوء على أهم منجزات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان المتمثلة، بالخصوص، في تدبير الشكايات والقيام بزيارات ميدانية لعدد من السجون والمرافق الاستشفائية، والتدخل الاستعجالي والحماي، والقيام بعدد من الوساطات، والتكوين والتكوين المستمر، وتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وتناول العرض الثاني "المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان" الذي سيعرف مشاركة حوالي 5000 مندوب وسيبحث عددا من المحاور المتعلقة، بالخصوص، بحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمجتمع المدني والتضامن جنوب-جنوب والتنوع الثقافي.

<http://www.aljihatalmaghribia.com/news.php?extend.3230>

<http://www.menara.ma/ar/2014/09/05/1342698-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-27-%D9%8830-%D9%86%D9%88%D9%86%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84.html>

http://www.newssahara.com/p/2737/07/09/2014/%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86#_VA2ZWfldW t



ملظروف إنسانية، المغرب يعيد النظر في إبعاد مواطنين من إفريقيا اعتقلوا في أحداث طنجة

07-09-5

نابريس / 2014-09-07

قررت وزارة الداخلية إعادة النظر في قرار إبعاد ستة مواطنين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء خارج التراب الوطني تم اعتقالهم على خلفية أعمال الشغب في مدينة طنجة، وذلك على إثر وساطة قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، صدر أمس السبت، أن المجلس تلقى ملتصا من أسر ستة مهاجرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كانوا قد اعتقلوا بطنجة، وصدر في حقهم قرار إداري بالإبعاد عن التراب المغربي.

وأوضح المصدر ذاته أن هؤلاء المهاجرين الستة من ضمنهم أربعة من الكاميرون وواحد من النيجر وآخر من نيجيريا، كانوا يعيلون أسرهم وأطفالا صغارا، فيما واحد منهم يتكفل بأخته القاصر.

وتابع البلاغ أنه اعتبارا لكون تنفيذ هذا القرار الإداري كان سيؤدي إلى تفريق الأسرة الواحدة، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بوساطة أفضت إلى إعادة النظر من قبل وزارة الداخلية في قرار الإبعاد، من خلال التجاوب بشكل إيجابي مع ملتص العائلات.

وخلص البلاغ إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشيد بهذا القرار الذي ينسجم مع المقاربة الإنسانية، ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تطبع السياسة الجديدة للهجرة التي ينفجها المغرب، والتي كان قد أقرها الملك محمد السادس منذ نحو سنة.

ويشار أن مدينة طنجة كانت قد عرفت نهاية الأسبوع الماضي مصرع مواطن سنغالي وإصابة أربعة عشر آخرون بجروح، في مواجهات بين بعض السكان ومرشحين للهجرة السرية، بسبب خلاف نشب بين فردين من المجموعتين.

<http://www.nabaepress.com/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/3827-%D9%84%D8%B8%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%D8%8C-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A5%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D8%AA%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%88%D8%A7-%D8%A8%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9.html>



اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تنظم لقاء تواصلية بمدينة طرفاية

نسيم السعيد

08:15:00 05/09/2014

في إطار أنشطتها التواصلية وعملها الدؤوب من خلال لقاءات التي نظمتها عبر مختلف المناطق الجنوبية وتفيد مصادر محلية أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة

قامت بتنظيم لقاء تواصلية مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة ورؤساء مصالح الخارجية وفعاليات المجتمع المدني يوم الجمعة 5 شتنبر 2014 بمدينة طرفاية من اجل تعريف بتجربة اللجنة الجهوية من خلال أنشطتها المتواصلة بالأقاليم الجنوبية والإشعاع التي تقوم به في حماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتسهيل الضوء على المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المتفق على تنظيمه بمدينة النخيل مراكش خلال شهر نونبر القادم

وتقوم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة، على تنظيمها لهذا اللقاء التواصلية بمدينة طرفاية، تسعى لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وعرض تجربتها والانفتاح على كل الفاعلين المحليين، بهدف صياغة مشاريع وبرامج قائمة على المقاربة التشاركية، من أجل بلورة رؤية واضحة فيما يتصل بالثقيف والتربية على حقوق الإنسان وانطلاقاً من ذلك فإن الضمانة الأساسية لحماية هذه الحقوق هي نشر ثقافتها والتربية عليها من أجل ممارستها، حتى تصبح بالفعل ممارسة يومية للأفراد والجماعات على أوسع نطاق، من هنا يطرح دور الفاعل المحلي باعتبار مساهمته الأساسية في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بضبط المفاهيم المكونة لهذه المنظومة سواء على مستوى المعايير أو الآليات



1208/4

ACTUALITÉ

Sihem Ben Sedrine, présidente de l'Instance tunisienne «Vérité et Dignité» La Maroc aura contribué au succès de l'expérience tunisienne en matière des droits de l'Homme



La Maroc aura contribué au succès de l'expérience tunisienne en matière des droits de l'Homme de la justice transitionnelle, a affirmé, vendredi à Rabat, la présidente de l'Instance tunisienne "Vérité et Dignité", Sihem Ben Sedrine.

"Les remarques et conseils de nos collègues marocains nous ont été très utiles, notamment en

termes de mise en oeuvre par étapes et à long terme du processus de la justice transitionnelle", a déclaré à la MAP Mme Ben Sedrine, qui conduit une délégation tunisienne de militants des droits humains en séjour au Maroc du 1er au 5 septembre, en marge d'une réunion d'évaluation de cette mission d'information.

"Nous avons énormément appris sur l'expérience marocaine riche, d'autant que nous partageons le même contexte socio-politique et culturel", a-t-elle dit.

Pour sa part, le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Essabbar a indiqué que le programme d'information ayant pour objectif de présenter aux

membres de la délégation tunisienne l'expérience marocaine en matière de la justice transitionnelle avec un focus sur le mandat de l'Instance équité et réconciliation, a tenu toutes ses promesses, soulignant que l'expérience tunisienne peut apporter une réelle valeur ajoutée dans ce domaine dans le monde arabe.

Après avoir fait du soutien inconditionnel du Royaume et du CNDH à l'expérience tunisienne et à l'Instance "Vérité et Dignité", M. Essabbar a fait savoir que des éclairages ont donnés aux membres de la délégation tunisienne sur le mandat de l'Instance équité et réconciliation (mise en place, établissement de la vérité, les audiences publiques, la réparation individuelle et communautaire, le rapport final, suivi de la mise en oeuvre des recommandations). Pour le représentant résident du PNUD au Maroc, Bruno Pouëzat, le Maroc, qui a vécu une expérience de justice transitionnelle extrêmement intéressante, peut servir de modèle pertinent pour ses voisins qui partagent des éléments d'une culture commune.

Le rôle du PNUD dans ce cadre est de faciliter les contacts entre l'instance tunisienne et son homologue marocaine pour accélérer le démarrage en Tunisie d'un processus de justice transitionnelle, a-t-il déclaré à la MAP en marge de cette rencontre tenue en présence notamment du délégué interministériel

aux droits de l'Homme, Mahjoub EL Haiba.

La visite de la délégation tunisienne a été marquée par des exposés axés notamment sur : "contexte et genèse de la justice transitionnelle au Maroc", "mise en oeuvre du mandat de l'IER" et "problématiques et leçons apprises". et des contributions notamment sur "le contexte : une introduction à l'histoire politique du Maroc", "les droits de l'Homme : réformes institutionnelles et acteurs sociaux", "l'émergence de la problématique de la justice transitionnelle", et "l'instance indépendante d'arbitrage".

Le programme a comporté aussi la projection du film "Jawhara, fille de prison", fiction sur les violations graves des droits de l'homme perpétrées par le passé, et des visites à l'institution "Archives au Maroc", au cimetière des victimes des événements de 1981 et à l'Association médicale de réhabilitation des victimes de la torture (AMRVT). L'Instance vérité et dignité de Tunisie a été officiellement installée en juin 2014. Présidée par Mme Sihem Bensedrine, fervente défenseur des droits de l'Homme et de la liberté de la presse, l'IVD est composée de quinze membres. Elle a pour mission d'enquêter et d'établir la vérité sur les violations des droits de l'Homme commises entre 1955 à 2013, et de mettre en place les modalités d'indemnisation des victimes.



Eloignement de six subsahariens interpellés à Tanger Le ministère de l'Intérieur reconsidère sa décision

Le ministère de l'Intérieur a reconsidéré la décision d'éloignement du territoire marocain de six ressortissants subsahariens interpellés lundi dernier à Tanger et ce, suite à une mission de médiation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Un communiqué du CNDH a indiqué samedi que le Conseil avait été saisi d'une requête présentée par les familles de six subsahariens interpellés à Tanger le 1er septembre 2014 et faisant l'objet d'une "décision administrative d'éloignement du territoire marocain".

Ces six ressortissants étrangers, dont quatre sont originaires du Cameroun, un du Niger et un autre du Nigéria, sont tous en charge de

familles et d'enfants en bas âge, et pour l'un d'entre eux d'une sœur mineure, souligne la même source.

Considérant que "l'exécution de la décision administrative aurait pour résultat la séparation de familles, le CNDH a entamé une mission de médiation, au terme de laquelle le ministère de l'intérieur a reconsidéré la décision d'éloignement en accédant favorablement à la requête des familles", ajoute la même source. "Le CNDH se félicite de cette décision conforme à l'approche humaniste et aux normes internationales des droits de l'Homme qui régissent la nouvelle politique migratoire" du Royaume, décidée il y a un an par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, sou-



L
A
d
S
v
d
e
v
I
M
n
g
F
à
v
l
t
r
c
v
r
F
c
e
l
E
s
L
y

Grosse bévue et petit mea culpa

Le ministère de l'Intérieur annule sa décision d'expulser six migrants subsahariens

Le ministère de l'Intérieur fait marche arrière sur sa décision relative à l'expulsion de six migrants vers leurs pays d'origine. **La décision a été prise après une médiation de la part du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) suite à une requête déposée par les familles desdits migrants.**

En intervenant, le CNDH a tenu compte de la situation familiale de ces six migrants, seuls à subvenir aux besoins de leurs foyers. D'autant plus que la décision d'éloignement risque de diviser ces familles, a indiqué un communiqué de presse publié hier.

C'est le cas des quatre Camerounais, à savoir Brahim Ali, marié et père de deux enfants (une fille de 8 ans et un garçon de 7 ans) ; N'Juidjel Konde Agustin, marié à une femme enceinte d'un mois ; Landri Etienne, marié et père d'une fille de 18 mois ; Foge Herve William, marié et père d'une fille de 7 ans et d'un garçon de 3 ans. C'est le cas également de Peter Ekwans de nationalité nigérienne qui a une sœur de 17 ans et de Moussa Maiguiso, un Nigérien, marié et père d'une fille de 3 mois.

Le CNDH s'est félicité de la décision du ministère de l'Intérieur de répondre favorablement à la requête des familles des migrants. Un traitement positif en adéquation avec l'approche humanitaire et les standards internationaux en matière des droits de l'Homme marquant la nouvelle politique nationale de migration. Mais faut-il vraiment se féliciter de la décision d'annulation prise par le département de l'Intérieur ? Il va sans dire que les six migrants ont été victimes d'une procédure administrative violente, expéditive voire illégale. Plusieurs irrégularités ont entaché la légalité de leur interpellation et de leur enfermement. Arrêtés la nuit du 29 au 30 août dernier à Tanger suite aux manifestations qui ont suivi l'assassinat de Charles Paul Alphonse Ndour, jeune ressortissant sénégalais, les six migrants ainsi que 19 autres, tous originaires d'Afrique subsaharienne, ont été poursuivis pour participation à une manifestation illégale et condamnés à un mois de détention avec sursis ainsi qu'à une amende de 1000 DH chacun. Ils avaient un délai de dix jours pour interjeter appel devant le tribunal de première instance de Tanger.

Cependant, les autorités publiques ont décidé autrement. Elles se sont résolues à reconduire le jour même de Tanger ce groupe de 25 personnes vers l'aéroport Mohammed V de Casablanca pour être éloignées du territoire marocain. Ainsi, 19 personnes ont été effectivement expulsées vers le Sénégal. Les cinq ressortissants camerounais, un Nigérien ainsi qu'un Nigérien, ont refusé de partir et ont dû subir des pressions diverses pour signer des « documents » en arabe avant d'être expulsés. Des pressions qui ont contraint un mineur de 17 ans à signer ces documents et être expulsé vers une destination non déterminée alors que la loi 02-03 interdit l'éloignement des mineurs du territoire marocain.

Il a donc fallu que les six personnes entament une grève de la faim pour « protester contre le non-respect des droits de l'Homme et de la décision de justice » et l'intervention de plusieurs associations œuvrant dans le domaine de la défense des droits des migrants et la médiation du CNDH pour que le ministère de l'Intérieur fasse marche arrière. Une attitude qui en dit long sur l'édification de l'Etat de droit au Maroc.



Migration /
Incident de Tanger :
Après médiation
du CNDH

N° 17464/4

L'Intérieur reconsidère la décision d'éloignement de six subsahariens

Le ministère de l'Intérieur a reconsidéré la décision d'éloignement du territoire marocain de six ressortissants subsahariens interpellés lundi dernier à Tanger et ce, suite à une mission de médiation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Un communiqué du CNDH a indiqué samedi que le Conseil avait été saisi d'une requête présentée par les familles de six subsahariens interpellés à Tanger le 1er septembre 2014 et faisant l'objet d'une «décision administrative d'éloignement du territoire marocain».

Ces six ressortissants étrangers, dont quatre sont originaires du Cameroun, un du Niger et un autre du Nigéria, sont tous en charge de familles et d'enfants en bas âge, et pour l'un d'entre eux d'une sœur mineure, souligne la même source.

Considérant que «l'exécution de la décision administrative aurait pour résultat la séparation de familles, le CNDH a entamé une mission de médiation, au terme de laquelle le ministère de l'intérieur a reconsidéré la décision d'éloignement en accédant favorablement à la requête des familles», ajoute la même source.

«Le CNDH se félicite de cette décision conforme à l'approche humaniste et aux normes internationales des droits de l'Homme qui régissent la nouvelle politique migratoire» du Royaume, décidée il y a an par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, souligne le communiqué du CNDH.

Subsahariens au Maroc : Mission accomplie pour El Yazami & co

Posté le dimanche, 07 septembre 2014 - 1:32 pm

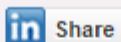


(www.infomediaire.ma) - Le ministère de l'Intérieur a reconsidéré la décision d'éloignement du territoire marocain de 6 ressortissants subsahariens interpellés lundi dernier à Tanger et ce, suite à une mission de médiation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Un communiqué du Conseil dirigé par Driss El Yazami a indiqué que le Conseil avait été saisi d'une requête présentée par les familles de six subsahariens interpellés à Tanger le 1er septembre 2014 et faisant l'objet d'une "décision administrative d'éloignement du territoire marocain". Ces 6 ressortissants étrangers, dont 4 sont originaires du Cameroun, un du Niger et un autre du Nigéria, sont tous en charge de familles et d'enfants en bas âge, et pour l'un d'entre eux d'une sœur mineure, souligne la même source.

<http://www.infomediaire.ma/news/maroc/subsahariens-au-maroc-mission-accomplie-pour-el-yazami-co>



Immigration : une médiation du CNDH "sauvent" 6 subsahariens de l'expulsion



Le ministère de l'Intérieur a reconsidéré la décision d'éloignement du territoire marocain de 6 ressortissants subsahariens interpellés lundi dernier à Tanger et ce, suite à une mission de médiation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Pour rappel, le Conseil dirigé par Driss El Yazami avait été saisi d'une requête présentée par les familles de 6 subsahariens interpellés à Tanger le 1er septembre 2014 et faisant l'objet d'une "décision administrative d'éloignement du territoire marocain".

Gouvernement vs ONG: un divorce annoncé

Commentez cet article

h24Info.ma / Publié le 08/09/2014 | 11h00 | Jalal Al Makhfi/AFP



ODR

Les frictions se sont multipliées ces derniers mois entre les autorités et des ONG locales et internationales, alors que le Maroc s'apprête à accueillir à l'automne un Forum mondial des droits de l'Homme.

La dernière escarmouche est intervenue la semaine dernière avec l'interdiction d'un rendez-vous organisé par Amnesty International. Les autorités ont fait valoir l'absence des démarches administratives nécessaires, une affirmation réfutée par l'ONG londonienne. Le "16e camp de la jeunesse" devait se dérouler du 1er au 7 septembre à Bouznika et permettre à une quarantaine de jeunes d'Europe et du monde arabe d'échanger autour de diverses thématiques, dont les "moyens d'enrayer la torture et les mauvais traitements".

"Cette interdiction est sans précédent", affirme à l'AFP Mohammed Sektaoui, directeur de la section locale d'Amnesty. Liée ou pas, elle intervient alors que les autorités du royaume ont peu goûté la dernière campagne mondiale de l'ONG contre la torture. Lancée en mai, elle faisait du Maroc un des cinq pays cible, au côté de l'Ouzbékistan ou des Philippines.

Si les responsables marocains ont l'habitude de dénoncer la "partialité" de rapports internationaux --de Reporters sans Frontières (RSF) à Human Rights Watch (HRW)--, la riposte du chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, a carrément fustigé une "volonté de nuire" au royaume.

Interrogé jeudi par l'AFP sur le rassemblement de Bouznika, le porte-parole du gouvernement, Mustapha Khalfi, a pour sa part rétorqué "ne rien avoir à ajouter aux explications officielles" déjà fournies. "Le Maroc ne mène aucune offensive contre les organisations de droits de l'Homme, et interagit au contraire avec elles", a-t-il assuré.

<http://www.h24info.ma/maroc/gouvernement-vs-ong-un-divorce-annonce/27034>

Les ONG accusées de "servir un agenda étranger"

Tel n'est pas l'avis de l'Association marocaine des droits humains (AMDH), principale organisation indépendante du pays, et proche du mouvement du 20-Février. Dès mars, l'ONG avait dénoncé une "campagne" à son égard, publiant une liste d'une vingtaine de membres emprisonnés ou "poursuivis en liberté provisoire".

Depuis, plusieurs de ses "colonies d'été" ont été interdites. Et un peu plus tôt, une vive polémique avait éclaté entre des associations (dont l'AMDH) et le ministre de l'Intérieur, Mohamed Hassad, après que ce dernier eut accusé des ONG de servir un agenda étranger -- se référant à leurs financements-- et d'affaiblir la lutte contre le "terrorisme".

"Discours unique"

Ces propos marquent "un retour à d'anciennes pratiques et visent à imposer un discours unique. Nous ne ferons pas partie de la chorale qui chante les louanges des 'vénérables réalisations' de l'Etat, ça n'est pas notre rôle", commente le président de l'AMDH, Ahmed el Hajj.

A ce jour, la grande majorité des ONG ne connaît pas de difficulté pour travailler légalement au Maroc. Mais des cas particuliers existent, en plus des dossiers de longue haleine que constituent les associations indépendantistes sahraouies et la mouvance islamiste Justice et Bienfaisance ("Al Adl wal Ihsane", interdite mais tolérée).

Dédiée à la défense de la liberté d'expression, Freedom now a récemment vu toutes ses démarches d'inscription refusées en préfecture. Sa plainte en justice a ensuite été rejetée. Parmi ses dirigeants figure Ali Anouzla, responsable du site arabophone indépendant *Lakome*, emprisonné l'an dernier pour "incitation au terrorisme" après la publication d'un d'un lien vers une vidéo inédite d'Al-Qaïda sur le Maroc.

Remis en liberté après une vaste mobilisation, ce journaliste connu pour ses prises de position critiques envers le pouvoir reste inculpé et risque 20 ans de prison.

"Comment les autorités peuvent-elles s'apprêter à recevoir des militants du monde entier et en même temps revenir à certaines pratiques envers des représentants marocains?", s'interroge Ahmed el Hajj. Plusieurs milliers de personnes participeront fin novembre au 2e Forum international des droits de l'Homme à Marrakech. En déplacement cette semaine en Argentine, le président du conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss el Yazami, a estimé qu'il constituerait "un jalon fondamental de la coopération sud-sud".

Organisme officiel, le CNDH est à l'origine de plusieurs décisions des autorités marocaines, ces derniers mois, dans le domaine des droits humains, comme l'abandon des poursuites de civils devant des juridictions militaires.

Expulsion des subsahariens : Le ministère de l'intérieur revient sur sa décision

Tout a commencé par les événements sanglants qui ont secoué le quartier Boukhalef de Tanger, faisant un mort parmi les subsahariens installés dans ce quartier. L'enquête des autorités qui a permis l'interpellation de plusieurs suspects marocains a également conclu à l'expulsion de six ressortissants étrangers, dont quatre sont originaires du Cameroun, un du Niger et un autre du Nigéria. Saisi par des membres de leur communauté, le conseil national des droits de l'homme a entamé une médiation avec le ministère de l'intérieur. Ce dernier a finalement décidé de « reconsidérer la décision précitée en accédant favorablement à la requête des familles. **Le CNDH se félicite de cette décision conforme à l'approche humaniste et aux normes internationales des droits de l'Homme qui régissent la nouvelle politique migratoire du Royaume** » a annoncé hier le conseil national des droits de l'homme dans un communiqué. Why not!

<http://www.toutsurlemaroc.com/expulsion-des-subsahariens-le-ministere-de-linterieur-revient-sur-sa-decision/>